

الفصل الثالث

اعادة انتشار الرأسمالية

لا أعتقد أنه يمكن أن نستخلص من ملاحظة وتحليل المستجدات في النظام الاقتصادي المعولم المعاصر رؤيا مستقبلية تحظى بقدرة كافية على التحقق، لتبدو حاصلة تقريباً. والإشارة إلى هذا لا تعني بالطبع تجاهل أهمية «الوقائع الجديدة». يبقى أن الوقائع لا تتكلم عن نفسها إطلاقاً، وأن التحليلات التي تناولها هي التي تسمح بإعادة وضعها في إطار يعطيها معنى ما ويكشف عن الميول البنيوية في التطور البعيد المدى من دون الخلط بينها وبين التغيرات الظرفية العابرة. ولا يكتفي الخطاب السائد بالخلط غالباً، في صيغ مبتذلة، بين العابر والدائم وإنما يغرف من حتمية اقتصادية تسمح له بأن يؤكد، بلا انقطاع، وبوقاحة تعادل ما فيه من جهل، «بأن لا وجود لبدائل»، مثلما كانت تحب السيدة تاتشر أن تردّد.

يركّز عرض العناصر التي أقترحها للسجال هنا على بعض المشاكل والأسئلة التي تبدو لي الأهم، وهي:

- (I) هل يمكن تقديم تشخيص مقنع لما هو دائم في «الجديد»، وما له من مفاعيل ستكمل انتشارها في المدى البعيد، وتميزه عمّا هو عابر، أي ما هو مرتبط بأزمة التراكم التي تميّز مرحلة الانتقال الراهنة؟
- (II) كيف نحلل التفاعل المتبادل الممكن بين التحولات الطويلة المدى

من جهة وبين المناطق الجوهريّة والثابتة التي تحدد الرأسمالية، من جهة أخرى؟ الأجوبة التي تُعطى يجب أن تسمح بإزاحة خطر استبدال تحليل التناقضات القديمة أو الجديدة القابلة للتطور مستقبلاً بخطاب مسطح عن الأمنيات الورعة يلزم جزءاً لا بأس به من الأدبيات الرائجة حول هذا الموضوع.

مسار الأزمة⁽¹⁾

1 - تميزت سنوات 1970 و1980، و1990 بتراجع متواصل في معدلات النمو، وتورّم مالي متنامٍ. في هذه المسائل هناك اتفاق شامل تفرضه وقائع غير قابلة للشك، ولا يجري التشكيك بها، بذاتها. فمعدلات نمو الناتج الخام العالمي، التي كانت أعلى من 5% قبل سنة 1970، قد تراجعت إلى 4,5%، ثم 3,4% ثم 2,9%، لكل من العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم.

فوق ذلك، لا شيء يشير إلى تغير في هذا الميل، في السنتين الأوليين من القرن الواحد والعشرين، رغم الخطاب المكرر لحكومات مجموعة السبعة، الذي يعلن كل سنة بأن «الغد سيكون طيباً»، متظاهراً نسيان ما قاله بالأمس وكذّبه الوقائع. وتزامن هذا التراجع مع تعمق المنافسة الدولية، بحيث أن نسبة الصادرات إلى الناتج الخام في بلدان المجموعة الأوروبية قد ارتفع من 9% سنة 1960 إلى 22% سنة 1996.

لقد خلق تباطؤ النمو صعوبات للمالية العامة، في كل مكان، بسبب انهيار المداخل الضريبية ومقاومة قطاعات الإنفاق العام. هذا العجز كان يغطى بزيادة الدين العام. فنسبة هذا الدين إلى الناتج الخام في مجموعة

(1) المعطيات الماكرو إقتصادية الواردة في هذا الجزء مستقاة من مصادر متنوعة (بشكل خاص،

منشورات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)، ويستند إليها جورج بينشتاين في كتابه:

«La laga crisis de la economia global». Corregidor, Buenos Aires, 1999.

السبعة قد ارتفعت من 42% سنة 1980 إلى 72% سنة 1998. في الوقت نفسه كانت الحكومات تقدم تشجيعاً متزايداً لتوظيف الرأسمال في دائرة هذا الدين العام، من خلال رفع معدلات الفوائد، التي انتقلت من 0,8% بين سنة 1960 و1969 إلى 6% بين 1980 و1989 في مجموعة السبعة. رفع معدلات الفوائد هذا قد فرضته «السوق»، بنظر المدافعين عن الليبرالية، بسبب الطلب المتزايد على الاقتراض من جانب الدول.

بصورة عامة، يتشكل ما يسمى بالتورم المالي من مجموعة ظواهر يمكن تشخيصها وقياسها: (I) توسع حجم أسواق الرأسمال (مجموع الأسهم، الدين العام والدين الخاص) بوتائر تتجاوز وتائر النمو؛ هذا الحجم بات يشكل سنة 1995 189% من الناتج الخام في دول الثلاثية. (II) التنوع الهائل في طبيعة الأسهم المتداولة في هذه الأسواق (من خلال ابتكار «مشتقات» إنتاجية متعددة)، وانفجار ما لا يمكن تسميته إلا بعمليات المضاربة المالية. (III) تمويل المؤسسات الانتاجية، وهو ما يشير إليه نمو حصة التوظيف المالي في ميادين استخدام موارد هذه المؤسسات، بالتزامن مع تراجع حصة التوظيفات المادية، المباشرة. ففي فرنسا، مثلاً، ارتفعت حصة التوظيفات المالية، التي لم تكن تتجاوز 3% من حجم استخدام موارد المؤسسات الانتاجية سنة 1979 (مقابل 78% للتوظيفات الفعلية)، إلى 36% سنة 1989 (مقابل 48% فقط للتوظيف الفعلي). (IV) العولمة المتصاعدة للتورم المالي في ما يسمى بالبلدان «الصاعدة» (هونغ كونغ، وسنغافورة، وماليزيا...) التي تعبر عن نفسها بالرسمة المتنامية في البورصة، بحيث ارتفعت نسبتها إلى الناتج الخام من 70% سنة 1983 إلى أكثر من 250% سنة 1993.

2 - تبرز التباينات عندما تُواجه الأسئلة المتعلقة بأسباب هذه التحولات. وتبرز أكثر لدى مواجهة آفاقها المتوسطة، والبعيدة المدى. العقيدة الليبرالية وعلم الاقتصاد «النقي» المزعوم لا يملكان تفسيراً سوى الصيغ المكررة الفارغة. فالتحول المشار إليه هو، بنظرهم، نتاج تحقق «قوانين السوق» التي

طبقتها الليبرالية خلال العقود الأخيرة. وبالتالي فهي عبارة عن عملية «تصحيح» للاختلالات التي سببتها سياسات التدخل «المعادية لليبرالية» السابقة.

هذه الحجة بالغة الضعف. فإذا كانت المبادئ التدخلية قد أنتجت نمواً أعلى (وبالتالي بطالة أقل)، وتوزيعاً أكثر استقراراً في الدخل (وبالتالي فروقات أقل تبايناً)، فلماذا يجب أن تكون هذه المبادئ أسوأ من تلك التي تنتج النقيض؟

أحياناً تلجأ العقيدة الليبرالية الى حجة رديفة، مفادها أن هذا التحول «الصعب» هو نتاج احتدام المنافسة في أسواق عالمية باتت أكثر انفتاحاً عما كانت عليه في زمن اجراءات «الحماية» التي طبقتها سياسات التدخل السابقة، المذمومة. والانفتاح، من وجهة النظر هذه، قد فرض نفسه تلقائياً، كحركة موضوعية - شبه طبيعية - مستقلاً عن خيارات السياسة الاقتصادية.

هنا أيضاً، تفتقد الحجة للحد الأدنى من العمق. فإذا كانت المنافسة المعولمة المحتمدة تؤدي الى تباطؤ في النمو لدى الجميع، فبماذا يكون مبدأ الانفتاح المنفصل «أفضل» من مبدأ ضبط السوق العالمية، علماً أن هذا الأخير قد انتج في زمنه نمواً عاماً أعلى، رغم تلازمه بفارق أقل بروزاً بين نمو الناتج الخام ونمو التجارة العالمية؟ لا بد أن نستخلص، منطقياً، من معاينة الوقائع، عكس ما تزعمه العقيدة الليبرالية الجامدة. في الماضي «المذموم» لم تكن التجارة الخارجية محرك النمو، وتوسعها كان مرافقاً لتوسع الأسواق الداخلية. الآن يريدون جعل توسيع الصادرات محركاً للنمو، لكن المحصلة هي تباطؤ هذا النمو. بماذا يكون هذا الخيار المبدئي أفضل من نقيضه؟

أخيراً، لا يستطيع الابتذال الليبرالي إنقاذ نفسه إلا إذا أثبتت «النظريات» التي تستلهمه بأن التحول الجاري ليس إلا «مرحلة انتقالية» تحضّر بنية قادرة

على تأمين نموّ أعلى في المستقبل تستفيد من خياراته كل الدول الخاضعة لمنطق المبادئ الليبرالية (أياً كانت مستويات تطورها)، كما تستفيد كل الشرائح السكانية المعنية (من خلال العوائد «المتساقطة» المعممة - بحسب الكلمة العامة الانكليزية المستخدمة).

3 - التفسير الذي أفرجه للوقائع، قبل معاينة النتائج الممكنة، هو من طبيعة أخرى. فأنا أضع في القلب من التحليل علاقات القوة الاجتماعية المكوّنة من جانبين: الأول، العلاقات التي تترجم نزاعات العمل/الرأسمال الخاصة بكل بلد؛ والثاني، تلك التي تعكس الأزمات بين النظم الوطنية المشاركة في النظام العالمي. ليست هذه العلاقات «نتائج» لمنطق سوق خارجية عنها، بل هي التي تحدد الإطار الذي يعمل ضمنه هذا المنطق. وتطور العلاقات الاجتماعية المشار إليها يتحكم بالتحويلات في بنية الأسواق.

هذه العلاقات كانت - من سنة 1945 الى 1980 - أكثر ملاءمة (أو أقل إضراراً) للعمل والأمم الطرفية مما ستصبح عليه لاحقاً. هذه العلاقات كانت، في الأساس، خيارات سياسية مطبقة آنذاك (تضبيب الأسواق)، ونجاحات فعلية حققتها هذه الخيارات (نمو قوي، وتوزيع أكثر مساواة). الاستنفاد التدريجي لطاقت التطور في الأنظمة التي قامت على هذه العلاقات الاجتماعية خلق شروط إزاحتها، لصالح الرأسمال في علاقته بالعمل، ولصالح المراكز (الثلاثية) في علاقاتها بالأطراف. اليوم، زالت من الوجود أنظمة التراكم المضبّط التي تمثلت بدولة الرعاية في المراكز الرأسمالية، والاشتراكية السوفياتية، والشعبيات الوطنية في الأطراف.

بدأ تآكل القدرات التنموية في أنظمة ما بعد الحرب الثانية يعبر عن نفسه منذ نهاية الستينيات، بميل ملحوظ إلى الهبوط في معدلات الربح، وهو ما دفع أصحاب الرأسمال إما إلى تأخير قراراتهم، أو إلى الامتناع عن توسيع

القدرات الانتاجية للمؤسسات في صالح توظيفات تهدف الى تحسين قدراتها التنافسية. والمؤسسات التي نجحت أكثر من غيرها في تعزيز قدراتها على التنافس هي التي اندفعت الى الطليعة في حركة الراغبين «بانفتاح عالمي» للأسواق. الأزمة، عند هذه المرحلة الأولى لانتشارها، كانت أزمة فائض تراكم.

هذه الأزمة، التي اعتبرها الاقتصاديون التقليديون «ظرفية»، وأنها قادرة على تصحيح «الاختلالات» الناتجة عن انتهاء مرحلة الصعود السريع السابق (الثلاثينيات المجيدة)، وعلى إعادة إطلاق عجلة النمو بسرعة، تطورت بشكل مختلف كلياً. فلقد طالت وتعمقت، وابتداء من أواسط السبعينيات عادت البطالة الى كل الدول الرأسمالية المتقدمة (باستثناء اليابان، حتى سنة 1990)، بعد أن كانت قد اختفت منذ سنة 1945. وامتدت الأزمة في لولب تراجع: تباطؤ مستمر في النمو، تصاعد في البطالة، زيادة الفروقات في توزيع الدخل، تمركز في «التميل». ما أسباب ذلك؟

لا جواب على هذا السؤال لدى الاقتصاديين التقليديين. فهم يلجأون إما الى واقع ظرفي ثانوي - مثل تعديل أسعار النفط سنة 1973 (أنظر نقدنا الجماعي لهذا التفسير الضحل، والواسع الانتشار آنذاك، مع ذلك)⁽¹⁾، أو إلى «الثورة التكنولوجية» التي يعتبرونها عاملاً «من الخارج». يعود عجز الاقتصاد التقليدي الى الخلفيات والثوابت الرئيسية التي يركز عليها، والإهمال المتعمد لتطور العلاقات الاجتماعية.

فانحباس الأزمة زمنياً لا يمكن أن يفسر إلا بتدهور العلاقات الاجتماعية في غير صالح الطبقات العاملة وشعوب الأطراف، وفي صالح الرأسمال المسيطر والمعولم أكثر فأكثر. إن تعزز سلطة الرأسمال في مواجهة الطبقات العاملة والشعوب، وتباطؤ النمو، وتفاقم الفروقات الاجتماعية، وارتفاع

(1) أمين، أريغي، فرانك، فالرشتاين، «الأزمة، أي أزمة؟» باريس، 1982.

معدلات الربح، كلها عناصر تتساند وتتمفصل على بعضها في توسع وامتداد اللولب المسمّى «لا تضخمي»، والسياسات الليبرالية المتبّعة هي تلك التي يريدها الرأسمال، وتؤدي الى النتيجة التي يتوخاها حصرياً: تقويم معدلات الربح.

إن اللامساواة الاجتماعية المتفاقمة - التي تقاس بالحصّة المتزايدة لمجموع الأرباح في القيمة المضافة (وبالتوازي مع الحصّة المتناقصة لمداخيل العمل) تضع موضع الشك عملية الملاءمة بين بنية معيّنة لتوزيع الناتج الصافي بين الأجور والأرباح، من جهة، وبين التطابق بين الطلب الذي تحدده الأجور وحجم التوظيفات الضرورية لتأمين الانتاج المناسب له، من جهة ثانية. إن قطع هذه الملاءمة يكسر محرك إعادة الانتاج الموسع، ويحل محله التباطؤ ثم الانكماش.

تغيرت طبيعة الأزمة. لم تعد أزمة فائض تراكم، بل أصبحت أزمة نقص في الاستهلاك وفائض انتاج نسبي في آن معاً. ولا يمكن الخروج منها، بالتالي، إلا باعتماد سياسات تضيق تؤمن توزيعاً في الدخل أكثر ملاءمة للعمال وشعوب الأطراف، وإعادة إطلاق نمو الطلب على هذه القاعدة، شرط أن تتدنّى، من جديد، معدلات الربح.

إلا أن إعادة النظر في بنية مجمل توزيع المداخيل لا يمكن أن تتم إلا بتعزيز القوة الاجتماعية لضحايا الاستغلال الرأسمالي. لا يمكنها أن تتحقق بواسطة آليات السوق الخاضعة لمنطق رفع معدلات الربح الى الحد الأقصى. لا يمكن كسر اللولب «اللاتضخمي» إلا بتصعيد النضالات الاجتماعية وانتصارها في مواجهة الرأسمال.

لا يجد الخطاب الليبرالي لنفسه مهمة سوى تشريع مطالب الرأسمال - تقويم معدلات الربح قبل أي شيء. وخرافة السوق المضبّطة بذاتها تسمح بالزعم بأن هذا التقويم يجب أن ينتج، مع الوقت، عودة الى النمو. علماً أنه متلازم، في الواقع، مع التباطؤ، واللامساواة.

لم يقدم الاقتصاديون التقليديون يوماً إلا محاولات لعقلنة السياسات المتبعة، التي تتحدد، بدورها، بعلاقات القوة الاجتماعية المميّزة للمراحل المختلفة من تاريخ الرأسمالية القائمة فعلياً. وانحيازهم الجماعي لليبرالية هو، بحد ذاته، تعبير عن الرغبة في عقلنة - وشرعنة - سياسات الرأسمال في لحظة تتميز باختلال التوازن الاجتماعي في صالحه. من خلال الليبرالية يتراءى في الحقيقة حلم الرأسمال الدائم: أن يدير وحده المجتمع، في كل أبعاده، ويخضعه لمنطق الربح الأقصى. إلا أن هذا الحلم ليس سوى طوباوية بائسة. لأن منطق الربح الصرف لا ينتج التوسع الأقصى، بل نقيضه اللولب الانكماشى. التوسع يستوجب علاقات اجتماعية أقل إجحافاً للعمل.

تمتلك الرأسمالية خصوصية فريدة هي أنها لا «تعمل» جيداً إلا عندما يكون خصومها أقوى، وعندما يضطر الرأسمال للتكيف مع مطالب لا تنبع من منطقته الصرف والوحيد الجانب.

تصر العقيدة الليبرالية على رغبتها في إثبات العكس، وأن التقدم الاجتماعي هو ناتج ثانوي للتراكم الذي يزداد ثباتاً بمقدار ما يخضع المجتمع لمنطق الربح. ولكنها، لكي تثبت ذلك، تضطر للتخلي عن تحليل الرأسمالية كما هي في الواقع، لتبديلها «بنظرية» عن رأسمالية وهمية (الأسواق المضبطة ذاتياً)، أي نظرية للواقع.

ولعل خطأ - بل ربما حماقة - الذين كانوا ممثلين لجزء من المصالح الاجتماعية لضحايا الرأسمال أو مدافعين عنها نسبياً، أعني الاشتراكيين الديموقراطيين، كان يكمن في اعتقادهم بأن هزيمة منافسيهم وخصومهم - أي شيوعيين الاشتراكية القائمة فعلياً، والوطنيين الشعبويين في العالم الثالث - هي بمثابة انتصار لهم. في الواقع قادت هزيمة هؤلاء الى هزيمتهم هم، والى التحاقهم بالليبرالية، وبالتالي تكوين الشروط المناسبة لسيطرة الرأسمال الأحادية الطرف.